منظومة الثقافة والتنمية المستدامة

" دور وسائل الأعلام كأدوات ثقافية في التنمية المستدامة"

د. فوزي هادي الهنداوي
كلية اللغات – جامعة بغداد

١ – تمهيد

ثمة منطلقات عقائدية وسياسية واقتصادية واجتماعية عديدة تقف خلف مفاهيم التنمية، ولكن مختلف هذه المفاهيم تتقارب حول إن التنمية بشكل عام تعني امتلاك المجتمع النامي الكفاءة والأدوات اللازمة لتسخير منجزات العلم التكنولوجيا في سبيل الوصول إلى أعلى معدلات للإنتاج والإنتاجية في حقول الاقتصاد الوطني وإقامة بنيات تحتية قادرة على النهوض بالخدمات السكنية والتعليمية والصحية والبيئية والإدارية والثقافية والاجتماعية التي تضمن لجميع الشرائح والفئات حياة مادية وإنسانية كريمة وآمنة.

ولا خلاف في إن العنصر الأهم في عملية تحريك آليات التطور لبلوغ هذه الأهداف هو الإنسان المتحرر من ربق التخلف والمتمتع بعقلية تنموية مؤهلة للقيام بالأدوار المناطة به، أي الإنسان المدرك بان التنمية هي الطريق الوحيد لتحسين نوعية حياته وأسرته، والمقتنع بان إسهامه في حل مشكلات التنمية وسد ثغراتها وتذليل عقباتها وتسريعها ليس مرتبطا بموقفه من النظام السياسي والاجتماعي القائم، بل يؤدي في المحصلة دائما إلى تحقيق مصالح المجتمع الذي يعيش فيه، وبان تحوله من متفرج خامل إلى عنصر فاعل ومشارك نشيط في الحياة العامة، وممارس لا يداخله اليأس لحقوقه القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية، يعني

انتقاله التدريجي إلى رحاب حضارة تعيد إليه أدميته وتلبي حاجاته المادية وتطلعاته الإنسانية.

ومن الطبيعي إن توصل الفرد في البلدان النامية إلى هذا الإدراك وهذه القناعة سيدفعه بصورة حتمية إلى اعتناق العلم والمساندة الجماعية والأخلاقية والاجتماعية، قيما عليا في حياته، والى جعل العقل مقياسا لا غنى عنه في تحديد الموقف والسلوك في العام والخاص. وعندما تحدث عملية كهذه، يدخل الوعي التنموي ليشكل أحدا هم هذه العوامل الذاتية في عملية التنمية الشاملة، واحد أهم المؤثرات في تفعيل حركة القوانين للتطور، وهذا يفضي إلى تكيف جزيئات التنمية مع الوقائع العملية والتقنية، ورفع وتائر الإنتاج وتحسين مستوى الإنتاجية وزيادة الدخل القومي والترشيد، وبناء البنيات التحتية المتطورة وحماية البيئة وتحقيق التوازن بين الموارد والنمو الديموغرافي وتنظيم الأسرة والقضاء على مختلف أنواع الأميات والارتقاء بالثقافة وتكريس المجتمع الراقي، والربط الأمثل بين الحرية والمسؤولية، وهذه كلها تصبح قضايا خاضعة لمعالجة علمية وعقلانية، مما يضمن تحقيق أفضل النتائج.(١)

في إطار هذه الرؤية ينبع دور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في التنمية المستدامة باعتبار ان تلك الوسائل هي أدوات لنشر الثقافة وتعميقها وتعميمها على اوسع نطاق جماهيري مما يجعل ثقافة التنمية متاحة إمام شرائح وفئات المجتمع كافة، لاسيما في هذا العصر الذي أصبحت وسائل الاعلام احدى اهم مرتكزاته وسماته، بل إحدى اهم العوامل المؤثرة في تشكيل صورته اثر الثورة الهائلة في عالم التقنية الاعلامية والمعلوماتية المعاصرة.

٢- المنظومة الثقافية والتنمية المستدامة :

من المنطقي في عصر اقتصاد المعرفة وصناعة الثقافة، إن ترقى علاقة الفكر بالاقتصاد إلى درجة عالية من الأهمية، فقد صارت الموارد الرمزية أكثر أهمية من الموارد المالية، وفاقت أهمية رأس المال الذهني تلك رأس المال المادي. وبات

الجميع ينتظر، في لهفة التغيرات التي ستطرأ على منظومة الاقتصاد من جراء ما فعلته بها تكنولوجيا المعلومات، التي ما فتئت تحفر حول عمد الأساس التي قامت عليها هذه المنظومة، وعلى رأسها مفهوم القيمة ومفهوم الملكية، فالقيمة لم تعد تقتصر على ثنائية قيمة المنفعة وقيمة التبادل، بعد إن وسعها (بودليار) لتصبح رباعية، وذلك بإضافة القيمة الرمزية(قيمة التهادي مثلا) وقيمة الرمز (أو الإشارة) إذ أصبحت المعلومة ذات قيمة يمكن قياسها، وحساب عائدها المادي.[٢]

بالطريقة نفسها، اتسع مفهوم الملكية ليشمل الملكية الفكرية بكل ما تنطوي عليه من قضايا شاملة تحتاج إلى فكر اقتصادي جديد، فكر مناهض لفكر عولمة الاقتصاد الذي تتم بلورته حاليا بهدف إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي بطبقاته وتناقضاته وسوء توزيع موارده وطابعه الاستهلاكي المسرف، فالعالم في أمس الحاجة إلى اقتصاد يهدف إلى تنمية حقيقية ومستدامة، لا تبتغي فقط تعظيم العائد المادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية، على حساب فرص العمل ورفاهية العمال والمنتجين.

وبعد إن ظهر للعيان ما فعله الاقتصاد في غيبة الثقافة بمسيرة التنمية المجتمعية، كان لابد للثقافة من إن تصبح هي محور التنمية، فاحتلت بذلك موقع القلب المحرك الذي تدور حوله عمليات التنمية القطاعية: سياسية واقتصادية وتربوية وعلمية وتكنولوجية، علاوة على التنمية الفكرية والإبداعية.

وتكتمل منظومة التنمية المحيطية تلك بإضافة نظام المعتقدات والقيم والمحافظة على التراث، ولا يقصد هنا بمحورية الثقافة الانغلاق في الخصوصيات الثقافية الموروثة التي تجعل أصحابها غير قادرين على مواجهة تحدي العصر[٣]، بل في إطار التفاعل الحضاري مع الثقافات الإنسانية بصورة متوازنة ومتكافئة بعيدا عن الإقصاء أو التهميش لأي ثقافة.

إن الثقافة تلتقي مع تكنولوجيا المعلومات على جبهة الرمز، وأوجه التناظر بينهما تتضح يوما بعد يوم، فلقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات أهم أدوات صناعة

الثقافة واهم قضاياها الاجتماعية، توازي مع ذلك إن أصبحت صناعة الثقافة اهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، فبينما كانت التطبيقات التجارية والإدارية والصناعية هي السائدة في أجيال الحاسوب السابقة، فان تطبيقات الثقافة مع تربية وإعلام وترفيه، قد صارت ألان هي التطبيقات الحاكمة التي تدفع بتكنولوجيا المعلومات إلى مشارف جديدة، وذلك تحت ضغط المطالب الفنية القاسية التي تتسم بها التطبيقات الثقافية.(٤)

وفي عصر العولمة الحالي نجح الاقتصاد متضامنا مع السياسة في التهوين من قدر الثقافة، مستغلا في ذلك حقيقة مهمة مرتبطة باختلاف إيقاع سرعة التغيير بين الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وتشير شواهد كثيرة إلى إن التكنولوجيا قد أصبحت حاليا أسرع من العلم، فهي تملي مطالبها في كثير من الأحيان على على العلم، والعلم أصبح أسرع من الاقتصاد، والاقتصاد أسرع من السياسة، والسياسة أسرع من الثقافة. ويبدو منطقيا وجود الثقافة في ذيل سلسلة التتابع، وذلك لسبب بسيط مؤداه إن الثقافة ظاهرة اجتماعية، لا بد لها كي تؤتي ثمارها من إن تختمر وتنصهر وتتفاعل وتترسخ، وهذا في ظل حركة سريعة في تغير السياسات وتسارع حركة الاقتصاد وانطلاقة العلم اللاهث صوب مشارف جديدة، ولهفة التكنولوجيا على تلبية مطالب أسواقها المتقلبة.

والسؤال الأساسي في إطار العلاقة المحورية بين الثقافة والتكنولوجيا والاقتصاد هو: من يكون له حق القيادة ؟ أو بتعبير أخر: هل الثقافة تابعة للتكنولوجيا أم العكس صحيح ؟ والجواب واضح وهو ضرورة إن تسلم قيادة المجتمع للثقافة فهي بحكم طبيعتها ترفض التهميش والاختزال، ولا يمكن لها إن تكون مجرد عامل مؤازر لعملية التنمية، كما هي الحال عادة، فليس دورها كما يقول "لوردس اريزب" المدير العام المساعد لليونسكو إن تكون خادما من اجل تحقيق الغايات المادية، بل يجب إن تكون الثقافة هي الأساس الاجتماعي الذي تقوم عليه

هذه الغايات نفسها، أي إن تنمية تكنولوجية منزوعة من سياق مجتمعها وثقافته هي تنمية بلا روح.(٥)

وهكذا فمهما زادت سطوة التكنولوجيا كما هي الحال بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات فيجب إلا يكون المجتمع تابعا لها، بل يجب إن تكون هي تابعة له، الملبية لمطالبه، المتوائمة مع ظروفه وقيمه وإمكاناته.

إن علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتنمية تتضح أكثر ما تتضح في إطار تعريف التنمية البشرية الحديث الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة لمشاريع التنمية (UNDP) وخلاصته إن التنمية لن تعد تقاس بالتقدم التكنولوجي والاقتصادي في المقام الأول بل إن الأساس فيها هو توسيع نطاق الخيارات إمام الناهضين بالجهد التنموي.(٦)

وهنا يتضح جوهر العلاقة بين التنمية، في تعريفها الجديد الأكثر توسعا، وتكنولوجيا المعلومات، باعتبار هذه التكنولوجيا وسيلة فعالة لتوفير بدائل الخيارات، وتعدد الحلول والتصدي للقيود، من جانب أخر فان انتشار تكنولوجيا المعلومات وانصهارها في الكيان المجتمعي، سيجعل من المعرفة أهم أسس السلطة وابرز عوامل الترابط الاجتماعي. يعني ذلك إن غياب المعرفة وعتمة المعلومات سيؤديان في النهاية إلى تفكك المجتمع وتفسخه، إن إشاعة المعرفة وإتاحة المعلومة تزيدان من فاعلية المجتمع وحيويته وديمقراطيته ومناعته ضد أساليب الاستبداد والغزو الثقافي.

ولكي تحقق تكنولوجيا المعلومات هذا الدور الاجتماعي الحيوي، علينا إن نحسن استغلال مواردها، فالذكاء الجمعي للمجتمع لا يتوقف فقط على توافر المعلومات بل على مداومة تحديثها وتنظيمها وأرشفتها، وفوق ذلك كله، يتوقف على إشاعة قيم مجتمع المعلومات وأخلاقياته. لقد صار في حكم اليقين عدم إمكان الفصل بين قضايا التنمية وأمور الأخلاق، مثل تلك المتعلقة بشؤون العمالة والسياسة

الاجتماعية وتوزيع الدخول والثروات والمساواة بين الرجل والمرأة، وكلها أمور ذات جوانب أخلاقية.(٧)

وهكذا تكون النظرة إلى الثقافة بوصفها تراثا قوميا وإبداعا وتعبيرا، ذات علاقة مؤثرة ومتفاعلة مع الفئات الاجتماعية، وهي تتكامل مع منظومات التربية والاتصال والإعلام، فضلا عن كونها تراثا إنسانيا بما تحمله من قيم ومعتقدات وفكر ثقافي ولغة وتربية وإبداع.(٨)

ويرى العديد من المفكرين انه ليس هناك مجتمع حديث يؤدي وظيفته بكفاءة من دون نظام متقدم لوسائل الإعلام باعتبارها أدوات حيوية لتفعيل الثقافة وضمان جماهيريتها، فتوزيع المعلومات إلى جانب توزيع السلع الأخرى أصبحت قضية مهمة لديمومة المجتمعات البشرية، فتدفق المعلومات يتداخل مع توزيع القوة والثروة والمكانة عند الكثير من النقاط لتشكل نظاما متشابكا بحيث إن التنوعات المؤسساتية في احد القطاعات ستكون مصحوبة بتنوعات منتظمة ومقررة في القطاعات الأخرى.(٩)

إن التغييرات الضخمة في النظم الإعلامية على مستوى العالم بعد ثورة الاتصالات العالمية صاحبها تغييرات مماثلة في النظم الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للثورة الإعلامية والاتصالية، ومن هنا ينبغي دراسة وبحث عامل الإعلام ودوره في التنمية المستدامة..

٣-عرض ونقد التراث النظري :

يزخر التراث النظري في مجال تحديد دور وسائل الإعلام والاتصال في التنمية بالعديد من الدراسات والأبحاث والنظريات التي وضعها علماء الاتصال لإيضاح طبيعة العلاقة بين الاتصال والتنمية وتحديد الدور الذي يمكن إن تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في هذا المجال .

وسوف نقتصر هنا على عرض ونقد أهم ثلاث نظريات من اجل الخروج بأفكار تضيء مسيرة التطور العلمي وتعين في تحديد مسارات المستقبل.

١.نظرية ليرنر عن التحضر

قدم هذه النظرية عالم الاجتماع الأمريكي دانيال ليرنر Danial Lerner في دراسته لدور وسائل الإعلام في التنمية القومية لاجتياز المجتمع التقليدي ، وتقدم هذه النظرية تأشيرات محدودة لدور وسائل الإعلام في الإقناع للتأثير في الأفكار والاتجاهات والقيم ، وكانت النظرية في مجملها حصيلة أبحاث أجريت على ست دول في الشرق الأوسط هي : تركيا ، إيران، مصر، لبنان، الأردن، سوريا في مطلع خمسينيات القرن العشرين.(١٠)

والنموذج كما يقدمه ليرنر يعد النسق الغربي في التحديث ، هو غربي من ناحية تاريخية فقط ، ولكنه عالمي اجتماعيا ، وهو يرى إن القواعد الأساسية للنموذج الغربي تظهر ثانية في جميع المجتمعات التي هي في طور التحديث في جميع القارات بغض النظر عن العرق واللون والعقيدة ، لذا فأنه يعد إن امتداد النموذج الغربي في التحديث أساسي في التنمية للمجتمعات غير الغربية.(١١)

وتعتمد نظرية ليرنر لاجتياز المجتمع التقليدي على ثلاثة عناصر رئيسية هي :

أ.التقمص الوجداني ب.استخدام وسائل الإعلام لتحريك الناس ج.نظام التحديث.

وقد وجهت انتقادات عديدة إلى نظرية ليرنر لعل أبرزها يأتي :

١- حجم العينة صغير جدا لا يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى نتائج خطيرة تتعلق بالتحضر لاسيما مع عدم تجانس المجتمعات المبحوثة حضاريا.

٢- ظهور نماذج جديدة للتطور أسرع من النموذج الغربي التدريجي.

٣- أدى التطور التكنولوجي إلى انتشار التصنيع وتغلغل وسائل الإعلام في المجتمعات مما جعل إمكانية التغيير تصبح أكثر سرعة.

٤- لم يفرق ليرنر بين التحديث والغربنة واعتبرهما شيئا واحدا.

٥- أنهت وسائل الإعلام والمواصلات والتطور الاقتصادي عزلة القرى وتغلبت على الأمية وهذا يناقض فرضيات ليرنر.

٢. نظرية روجرز عن الأفكار المستحدثة :

في عام 1962 اصدر ايفريت روجرز كتابه الموسوم (نشر الأفكار المستحدثة) وفيه خلاصة لما يزيد عن خمسمائة بحث ومقالة أعدت خلال سبع سنوات من الدراسات التطبيقية عن تقديم ونشر الأفكار الجديدة مؤديا ذلك إلى ظهور نظرية عامة عن انتشار الأفكار المستحدثة.(١٢)

وتتركز نظرية روجرز على عملية تبني الأفكار المستحدثة وهي عملية تجد إن الفرد يجمع فيها المعلومات من مختلف المصادر وفي كل مرحلة من مراحلها ، وتختلف أهمية هذه المصادر باختلاف المرحلة التي يمر بها الفرد ، فوسائل الاتصال الجماهيرية ذات تأثير كبير في مرحلة الإدراك عما هي عليه في المراحل التالية إذ ينتقل هذا الفرد بعد تعرضه لوسائل الاتصال وتحديده لما هو جديد بالنسبة إلى عائلته وجيرانه وأصدقائه يسألهم النصح ويناقشهم بالجديد الذي تعرف عليه ، كذلك فقنوات الاتصال الجماهيرية أكثر أهمية من الاتصال الشخصي للمتبنين الأوائل عما هي عليه للمتبنين المتأخرين ، وتوضح أبحاث روجرز إن المبتكرين الأوائل يتجهون نحو التغيير ويبحثون عن الفرص لتحسين ظروفهم لذلك فما تقدمه لهم وسائل الاتصال من معلومات يكفي لجعلهم يتبنون الفكرة الجديدة.(١٣)

وقوبلت نظرية روجرز هي الأخرى بانتقادات واضحة أبرزها :

١- إن تحديد روجرز لمفهوم التنمية اعتمد على مفهوم غربي بعيد عن واقع العالم الثالث ، فالتنمية عنده هي فقط أساليب إنتاج حديثة وتنظيمات اجتماعية متطورة ، أي إن ما تحتاجه الدول النامية هو فقط تقنيات جديدة ومنتجات جديدة ونظام اجتماعي جديد مستورد من الدول المتقدمة ، إلا إن تجارب التنمية في العالم النامي تدل على إن ما تم لم يحقق إلا عكس ما كان يراد به.

٢- لم تستطع التكنولوجيا المتقدمة المستوردة إن تقدم الحلول المطلوبة للدول النامية وذلك لعدم إتقان أبناء هذه الدول كيفية استخدام الأدوات التكنولوجية هذه مما دفع إلى تراجع في الإنتاج وانخفاض في الإنتاجية وزيادة في العجز في موازين المدفوعات.

٣- اعتماد هذه النظرية على تصدير الوسائل التكنولوجية الغالية الثمن إلى عالم سبب تخلفه الرئيسي ، هو طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تفرض الأسعار العالية على المنتجات التكنولوجية وتفرض أسعار متدنية على المواد الأولية مما يؤدي إلى نقل ما يمكن تحقيقه من فائض القيمة الناتج عن استخدام هذه الوسائل إلى المسيطرين على تجارة المواد التكنولوجية.

٣. نظرية شرام حول الاتصال والتنمية القومية :

يعد كتاب ولبور شرام عن وسائل الاتصال والتنمية القومية أكثر الكتب تأثيرا في الاتصال ودوره في التنمية القومية ، وقد اعتقد الباحثون الإعلاميون عند صدوره أنهم استطاعوا فهم طبيعة التنمية ودور وسائل الاتصال بها.(١٤)

ويرى شرام إن عملية التغيير الاجتماعي عملية بسيطة لكنها تتطلب أولا إن تدرك الجماهير الحاجات التي لا تستطيع العادات القائمة ولا السلوك الحالي من إشباعها، ثم عليها إن تخترع أو تقتبس السلوك الذي يقربها من مواجهة هذه الحاجات ، وعلى الدول النامية إن تقوم بتوعية جماهيرها على أوسع نطاق وفي

اقصر وقت بحيث تعي احتياجاتها وفرص تلبيتها كما تقوم بتيسير عملية العزم والتصميم، وبعد ذلك تعاون الشعب على تنفيذ الأساليب الجديدة تنفيذا سريعا ويسيرا، ألا إن شرام يشير أيضا إلى إن هذه المسألة في الواقع بعيدة كل البعد عن إن تكون بسيطة بسبب عدة عوامل مثل الثقافة السائدة وطبيعة العلاقات الجماعية والمهارات العصرية وغير ذلك.(١٥)

ويقرر شرام إن وسائل الاتصال الجماهيرية تستطيع إن تلعب دورا في تذليل العقبات والصعوبات التي تواجه التنمية ، فما تستطيع القيام به ، هو(١٦)

١. وظيفة المراقب : وذلك باستكشاف الأفاق وإعداد التقارير عن الإخطار ، أو الفرص التي تواجه المجتمع.

٢. الوظيفة السياسية : وتتم من خلال المعلومات التي تتيح اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة ، أو القرارات القيادية ، وإصدار التشريعات.

٣. وظيفة التنشئة : وذلك من خلال تعليم إفراد المجتمع الجدد المهارات والمعتقدات التي يقدرها المجتمع.

إما النقد الموجه لنظرية شرام فهو إن مفهومه عن التنمية لا يختلف عن مفاهيم غيره عن علماء الاجتماع والاتصال والاقتصاد الغربيين وهو مفهوم يعتمد على ضرورة قيام أبناء الدول النامية بتغيير أنفسهم من دون الأخذ في الحسبان الظروف والعوامل المحيطة بهذا التغيير ، وهم في هذا يقترحون نقلا للتكنولوجيا وتصنيعا متزايدا باعتبار إن الصناعة هي العصب الرئيسي للحياة العصرية ، وهم بهذا يريدون من العالم النامي تقليد الغرب الصناعي في أسلوبه التنموي على الرغم من اختلاف الظروف وتغاير الشروط.

٤- العلاقة بين وسائل الإعلام والتنمية :

واجهت التنمية في العديد من الدول النامية تحديات كبيرة وقد أثارت هذه التحديات اهتماما واسعا بضرورة البحث عن طرائق جديدة للتغلب عليها ، وتنبهت الدول النامية إلى إن استخدام وسائل الإعلام يعد أداة أساسية لدعم أي خطة إنمائية، إذ أتاحت هذه الوسائل إمكانية الوصول إلى مختلف المناطق البعيدة والقريبة ، ومن ثم توجيه الرسالة إلى معظم سكان البلاد على اختلاف خصائصهم ومستوياتهم من اجل غرس الأفكار الجديدة وصقل المهارات والتجارب والقيم والسلوكيات وإحداث التغييرات المطلوبة في الفرد والجماعة ، وهذا يمكن إن يحدث إذا وفرت الدولة شبكة واسعة من الاتصالات تعينها على أداء مهمتها كعامل مساند لخطط التنمية. وعلى الرغم من إن هناك من يرى إن الاتصالات ناتج من نتاجات العملية الإنمائية نفسها إلا انه من الثابت إن هناك علاقة قوية بين وسائل الإعلام والتنمية.[١٧]

وإذا أجرينا مراجعة للعديد من الآراء والأبحاث التي عالجت موضوعة العلاقة بين وسائل الإعلام والتنمية فأننا يمكن إن نطرح العديد من النقاط التي تشكل خلاصات لتلك الآراء والدراسات التي دارت حول هذه الموضوعة ، وابرز تلك النقاط هي :

١- الإعلام يجعل المواطن يحسس بواقعة المتخلف ومن ثم حاجاته إلى التنمية لتغيير هذا الواقع نحو الأفضل ، وبذلك تخلق وسائل الإعلام ثورة من التطلعات داخل هذه المواطن بما يدفعه إلى المشاركة في خطط وبرامج التنمية.[١٨]

٢- الإعلام يعمل على اقتلاع القيم والاتجاهات السلوكية والعادات المتوارثة المعوقة للتنمية أو في الأقل التي يشك في مصداقيتها وقدرتها على توفير حياة أفضل ، ولا يقف الإعلام عند هذا الحد بل يعمل على إحلال قيم وعادات وسلوكيات جديدة هي في الواقع عملية جادة لبناء الإنسان معنويا.[١٩]

٣- الإعلام يعمل على تأكيد ما هو أصيل من قيم وعادات وسلوكيات بما يكرس القيم الايجابية ويحافظ على الهوية والتراث والأخلاق ، والإعلام بهذا الدور يؤكد الوحدة العضوية بين الماضي والحاضر والمستقبل.[٢٠]

٤- الإعلام يرسخ في ذهن المواطن شعور الانتماء إلى الوطن (أي المواطنة) وان استغلال هذا الشعور في التنمية ضرورة من ضرورات نجاحها ، ذلك إن تنمية الإحساس بالمواطنة ينمي الإحساس بالواجب تجاه الوطن ، والتفاعل مع قضاياه ومشاكله والمشاركة في حلها ، فالإعلام يعمق الشعور لدى الفرد بانتمائه للجماعة الوطنية[٢١]، وبضرورة التنمية كمسؤولية واستيعابه لأهداف التنمية وإقباله على المشاركة الفعالة في تنفيذها[٢٢].

٥- الإعلام يزيد من مجالات المعرفة عند الإنسان ، ويعمل على توسيع مداركه بالمعلومات الجديدة في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والثقافة وغيرها ، وهي ضرورات لازمة للتنمية البشرية فيزداد وعي الجماهير بماهية التنمية ومجالاتها وأهدافها.

فالوعي هو المجال الذي يعمل الإعلام من خلال إشاعته بين الجماهير على رفع المستوى الفكري لهم وزيادة معرفتهم بالمسائل المحلية والقومية والعالمية وزيادة اقتناعهم بها[٢٣].

٦- وسائل الإعلام قادرة على خلق المناخ المناسب للتنمية بإسهامها الفعلي في توفير المعلومات وتوسيع الأفاق وتركيز الانتباه على مشكلات وأهداف التنمية ، وزيادة ألوان الطموح الشخصي والوطني ، وهذا يساعد على خلق المناخ الذي تثار فيه التنمية[٢٤]، ويوسع من نطاق الحوار حول خطط التنمية وسياستها ويضفي المكانة على المسؤولين في مجالاتها عن طريق نشر صورهم وتصريحاتهم وأحاديثهم.

٥- محددات تأثير وسائل الإعلام في التنمية :

إن واقع تأثير وسائل الإعلام في التنمية مسالة غير محسوبة بمعيار أو بمقياس دقيق ، فوسائل الإعلام تختلف في درجة تأثيرها من وسيلة إلى أخرى ، كما إن التعرض لوسائل الإعلام يتأثر بعدة عوامل عند الشخص المتلقي للرسالة الإعلامية، كما إن تأثير الرسالة يعتمد على خصائص الجمهور وظروف استقبال الرسالة وشخصية المرسل ومضمون الرسالة ، والوسيلة التي تنتقل بها[٢٥].

ويحدد جوزيف كلابار J.Klapar في دراسة له عن آثار وسائل الإعلام عددا من الاعتبارات التي تتم في إطار هذا النوع من الدراسات إذ يقول إن هذه الوسائل لا تؤدي تأثيرها إلا ضمن خليط من العوامل والتأثيرات الوسيطة التي قد تكون قوية إلى الدرجة التي تجعل من وسائل الإعلام مجرد عامل مساهم في عملية التأثير ، وليس العامل الوحيد ، ويخلص إلى القول إن وسائل الإعلام تعمل كوسائل للتدعيم أكثر منه للتغيير ، حيث تتجه الرسالة الإعلامية إلى تنمية الخصائص الشخصية الموجودة من قبل ، إلا إن هذا لا ينفي قدرة وسائل الإعلام على خلق الآراء حول الموضوعات والقضايا ، خاصة تلك التي لم يتشكل رأي حولها ، كما لا ينفي أهميتها كأدوات للإقناع تقوم بدورها من خلال الاستعداد النفسي خاصة إذا كانت الرسالة شديدة الشفافية فيما تقدمه من حقائق مقنعة[٢٦]. ومع ذلك يجب إلا نبالغ في التأثير الواسع والسريع لوسائل الإعلام في هذا الجانب بدعوى القدرة على التأثير القوي والمباشر لوسائل الإعلام وفقا لنظرية الحقنة تحت الجلد. فالدراسات والبحوث قد أقامت الدليل على إن الآثار الاقناعية لوسائل الإعلام لا تأت بهذه الطريقة المباشرة ، فالرسالة الإعلامية لا تؤثر إلا بصورة تدريجية وبعد تعرض مستمر لها ، وحتى في هذه الحالة يرجح إن وسائل الإعلام تدعم الاتجاهات أكثر مما تغيرها ، وسبب الافتقار إلى هذا التأثير الاقناعي هو إن هناك الكثير مما يحدث في المرحلة التي تكون بين المثير الإعلامي والاستجابة الفردية ، كما إن الطريقة التي يستجيب بها كل فرد للإعلام تتوقف على اتجاهاته وقيمة ودوافعه أي في التركيب

الكامل لشخصيته. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن كلا من تكنولوجيا الاتصال والنظام الاجتماعي في تغيير من آن لآخر ، كما إن وسائل الإعلام في تأثيراتها في مجتمع ما تختلف عن تأثيرها في مجتمع أخر. ولذا من الصعب إن نقدم تفسيرات محددة لآثار وسائل الاتصال على الجماهير تكون صالحة على الدوام وذلك بسبب التطور الطبيعي والمتداخل لوسائل الإعلام من جانب والمجتمعات من جانب أخر. وهذا يعني إن خطوط التأثير بين الإعلام والجماهير ليس لها شكل واضح أو صيغة ثابتة ، فقد أسفرت الأبحاث التجريبية في مجال علم النفس الإعلامي عن ما يسمى بنظريات التأثير الانتقائي التي يمكن إن توصف باهتمام أو عدم اهتمام حيال موضوع معين يتوقف إلى حد كبير على طبيعة الظروف المتداخلة التي توجد بين المضمون الإعلامي واستجابات الناس.

٦- خلاصة :

التنمية بفروعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عملية داخلية مستمرة ومستديمة تشترط المشاركة الجماهيرية بإرادة موحدة لتحقيقها ولإزالة كل العقبات الهيكلية التي تعترضها ، وهذا يتجسد بمشاركة الجماهير في وضع السياسات واتخاذ القرارات التنموية والحصول على نتائجها المادية ، بحيث يشعر الجميع بأن هذه التنمية تعبر عن إرادتهم وتحمي مصالحهم. وفضلا عن المشاركة الجماهيرية، فأن التنمية ينبغي إن تنبع من ثقافة المجتمع وتنسجم مع منظومته الفكرية وإطاره الحضاري ، فمن دون هذا الترابط بين الثقافة كمنظومة شاملة والتنمية كعملية اقتصادية واجتماعية تفقد التنمية حيويتها وتصبح بلا روح.

وفي هذا الإطار تلعب وسائل الإعلام والاتصال من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية وانترنت....الخ دورا مؤثرا ومهما في خدمة عملية التنمية واستدامتها انطلاقا من اعتبار هذه الوسائل أدوات لنشر ثقافة التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعميق المشاركة الجماهيرية في صنع قرارات التنمية وتنفيذ خططها.

٧- <u>هوامش الدراسة</u> :

١- د.فريال مهنا ، الإذاعة والتنمية الاجتماعية ، المجلة العلمية لبحوث الإعلام ، القاهرة ، العدد الرابع ، ديسمبر 1998 ، ص[140] .

٢- د.نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ط2 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد 276 ، ديسمبر 2001 ، ص197 .

٣- سمير أمين ، مناخ العصر (القاهرة : مؤسسة الانتشار العربي – سينا للنشر ، 1999) ص93 .

٤- د.نبيل علي ، مرجع سابق ، ص48 .

5- Arizpe, Lonrdes, 1996, The Power of Culture, in UNESCO, The Power of Cultur – Confereace Roport , PP 19-28 , Netherlands Development Assistance , Amsterdam B.V.

٦- د.جابر عصفور ، التنوع البشري الخلاق ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 1997) ص٢٠ .

٧- د.نبيل علي ، مرجع سابق ، ص٥١ .

٨- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الخطة الشاملة للثقافة العربية ، تونس، 1996 .

٩- ج.يتمونز روبيرتس ، أيمي هايت ، من الحداثة إلى العولمة – رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ج1 ترجمة سمر الشيشكلي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد 309 نوفمبر 2004) ص192 .

10- Rogers , E.M. "Communication and Development : The Passing of the Dotninant Paradigm" in Rogers E.M. (ed.) Communication and Development , Gritical Perspectives , SAGE Contemporary Social Science Issues No.32 , 2nd Prirnting (London : SAGE Publications , 1976) P.135 .

١١- صالح أبو إصبع ، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة ، ط1 ، (عمان : دار أرام للدراسات والنشر ، 1995) ص٨٧ .

١٢- أنظر : ايفريت روجرز ، الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر ، ترجمة سامي ناشد (القاهرة : عالم الكتب ، ب.ت) .

١٣- المرجع السابق ، ص٢٥ .

١٤- ولبور شرام ، أجهزة الأعلام والتنمية القومية : دور الأعلام في البلدان النامية، ترجمة محمد فتحي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970) ص٣١ .

١٥- المرجع السابق ، ص٣٨-٥٥ .

١٦- د.حسن عماد مكاوي ، د.ليلى حسين السيد : الاتصال ونظرياته المعاصرة ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2003) ص٧٤ .

١٧- حمدي قنديل ، اتصالات الفضاء (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1985) ص١٨٣ .

١٨- محمد سيد محمد ، الأعلام والتنمية ، ط1، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1980) ص٢٥٣ .

١٩- د.اللافي إدريس عبد القادر ، التنمية عن طريق الشاشة ، مجلة البحوث الإعلامية ، طرابلس ، العدد 23-24 السنة التاسعة ، 2001، ص١٢ .

٢٠- المرجع السابق ، ص١٢ .

٢١- شاهيناز طلعت ، وسائل الأعلام والتنمية الاجتماعية (القاهرة : الانجلو المصرية ، 1980) ص٧٤ .

٢٢- محمد مصالحة ، دراسات في الأعلام العربي (لندن : مؤسسة شروق الدولية، 1984) ص٥٨ .

٢٣- شاهيناز طلعت ، مرجع سابق ، ص٣٢١ .

٢٤- المرجع السابق ، ص٢٣٦ .

٢٥- جيهان أحمد رشتي ، الأعلام ونظرياته في العصر الحديث ، ط1 ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1971) ص٢٠٢ .

٢٦- د.اللافي إدريس عبد القادر ، مرجع سابق ، ص١٣ .